الفصل الخامس

مجلس الشورى من الداخل

- المبحث الأول: أهداف وعينة البحث وسماتها الشخصية
- المبحث الثاني: تقويم أعضاء المجلس للتجربة الشورية
  - الحكومة ومجلس الشورى
  - الشعب ومجلس الشورى
  - عضوية مجلس الشورى
- المبحث الثالث: مرافعات المجلس وقراراته
  - مقارنة نشاطات مجلس الشورى
  - لجان المجلس وأعمالها
  - الاتفاقيات والأنظمة
  - التطوير الذاتي لمجلس الشورى
- المبحث الرابع: فاعلية المجلس وكفاءته
  - الخصائص ونقاط القوة
- المبحث الخامس: الصعوبات ونقاط الضعف

لقد أسس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية بهدف القيام بمهام تستجيب لمتطلبات المجتمع السعودي. ومن هنا يمكن القول إن حكام الدولة السعودية قد تبنوا ممارسة الشورى، والتي تتطلب المشاركة في عملية صناعة القرار، وعليه فإن مؤسسة الشورى كانت ولا تزال مبدأ أصيلا في الحكم شكل، وما يزال، القاسم المشترك في تاريخ الدول السعودية المتعاقبة.

ويقدم هذا الفصل خلاصة الاستطلاع الذي أجري على المجلس بهدف معرفة آراء أعضائه في نشاطه و فعاليته ودوره في النظام السياسي السعودي. وقد طبق المنهج الوصفي على أعمال المجلس وذلك باستخدام متغيرات وأساليب إحصائية تساعد في الوصول إلى النتائج المرجوة حول معرفة دور المجلس وفعاليته في النظام السياسي السعودي.

من الناحية التحليلية فقد سعى الباحث لجمع المعلومات مستخدماً الأساليب الإحصائية التحليلية لمعرفة ردود أفعال أعضاء المجلس فيما يتعلق بتنظيم المجلس، ولجانه المختلفة وإجراءات عملية صناعة القرار داخل المجلس، ولتحقيق تلك الأهداف صمّمت استبانة مناسبة (Al-Saud,2000).

المبحث الأول

أهداف وعينة البحث وسماتها الشخصية

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة آراء أعضاء مجلس الشورى السعودي فيما يتعلق بمنجزاتهم السياسية، وقد ركزت على ذلك لتعرف درجة الرضا لدى أعضاء المجلس عن عملية صناعة القرار، وقد عملت أيضا على معرفة تركيبة المجلس وتقسيماته الإدارية، ومدى الرضا عن تلك الترتيبات. كما تم وصف بعض العلاقات والمتغيرات مثل مستوى العضو التعليمي، وتجربته السابقة، وخلفيته الاجتماعية، وكما أسلفنا فإن معظم أعضاء المجلس من مدرسي الجامعات، ورجال الأعمال، ورجال العلم والمعرفة، وكبار موظفي الدولة السابقين. ذلك التنوع وبتجربته الغنية يشكل ميزة وإضافة نوعية للمجلس ولطبيعة مهمته. من ناحية أخرى فإن كون المجلس أيضاً يتكون من أعضاء يمثلون أقاليم المملكة المختلفة فإن معرفة وجهات نظرهم ومدى رضاهم عن مهمتهم وكيفية أداءها يشكل مؤشراً لرضاهم عن الخدمات المقدمة للبلد عامة ولمناطقهم خاصة.

وقد تم استخدام عدة أساليب بحثية في هذا العمل من خلال إجراء مسح شامل لاتجاهات وآراء أعضاء المجلس، وذلك فيما يتعلق بالتنمية السياسية في المملكة، وطبيعة آرائهم في العملية التنظيمية والإدارية

وآليات صنع القرار في المجلس. وخبراتهم السابقة. ولقد أجريت الدراسة على ٩٠ عضواً من أعضاء المجلس. وقمنا بتشجيع كافة أعضاء المجلس للإجابة على الاستبانة التي وزعت عليهم إلا أن بعضهم ولاعتبارات شخصية أو إدارية قد امتنعوا عن الإجابة، ولقد تم الالتزام بتعليمات المجلس التنظيمية في هذا المجال. ولم يكن عدد الاستبانات المسترجعة كبيرا وذلك لأسباب منها:

أن بعض جلسات مجلس الشورى تعقد في مدينة جدة، على الساحل الغربي للمملكة، بالرغم من أن مقر المجلس في العاصمة الرياض، وكذلك لازدحام جدول أعمال المجلس وأعضائه وبذلك فإن عدم توفر الوقت اللازم للإجابة يعد أحد أهم عوامل انخفاض نسبة الاستجابة، كما كان هناك اعتقاد لدى بعض الأعضاء أن لوائح المجلس لا تسمح لهم بالإدلاء بأي معلومات حول المجلس و أعماله، على أن الباحث يرى نفسه محظوظاً، حيث إن الذين استجابوا لهذه الدراسة لا يشاطرون الأعضاء الآخرين هذا الفهم لطبيعة لوائح المجلس دلائلها، فهي من المرونة بما يسمح لأعضاء المجلس بالمشاركة بآرائهم والإسهام في تطور البحث العلمي الهادف لدراسة المجلس ودوره في الحياة السياسية في المملكة العربية السعودية.

السمات الشخصية للعينة:

أولاً- يوضح جدول رقم (١) التوزيع العمري لعينة الدراسة والمكونة من ٣٨ عضواً أي بواقع ٤٢,٢٪ من أعضاء المجلس، حيث وجد أن

٢٨,٦٪ من عينة البحث ما دون الخمسين، بينما ٧١,٤٪ خمسين سنة فما فوق.

جدول رقم (١) توزيع الأعمار لعينة الدراسة

العمر	عدد الأشخاص	النسبة المئوية
٤١-٤٥	٣	٩
٤٦-٥٠	٩	٢٦
٥١-٦٠	١٤	٤٠
٦٠ +	٩	٢٥
المجموع	٣٥	١٠٠

وهذا يشير إلى أن الشعب السعودي وبفئتيه الشباب و كبار السن (فوق الخمسين) ممثل في مجلس الشورى.

ويوضح الجدول رقم (٢) مكان ولادة أعضاء المجلس حيث قسمت إلى مدن و قرى:

جدول رقم (٢) مكان ولادة أعضاء المجلس في الدراسة

مكان الميلاد	عدد الأشخاص	النسبة المئوية
القرى	١١	٢٩
المدن	٢٧	٧١
المجموع	٣٨	١٠٠

ودراسة مكان الولادة يعطينا انطباعا عن مناطق الأعضاء الجغرافية، والمناطق التي يمثلونها في المجلس، حيث يبين الجدول أن ٢٩٪ ولدوا في القرى وأن (٢٧) عضوا ٧١٪ ولدوا في المدن.

أما جدول رقم (٣) فيوضح مجتمع الدراسة موزعا على المناطق الجغرافية للمملكة العربية السعودية:

جدول رقم (٣) التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة

المنطقة	عدد الأشخاص	النسبة المئوية
الوسطى	١٤	٣٧
الشمالية	٣	٨
الجنوبية	٢	٥
الغربية	١٦	٤٢
المجموع	٣٨	١٠٠

وكما هو واضح من الجدول، فإن المنطقة الوسطى والغربية يتميزان بتركز سكاني كثيف. فالمنطقة الوسطى ممثلة بما نسبته ٣٧٪ من أعضاء المجلس، بينما المنطقة الغربية تحتل ما نسبته ٤٢٪ من أعضاء المجلس، كما يوضح الجدول متغيرا آخر هو أن أعضاء المجلس يمثلون مناطق المملكة بحسب التركز السكاني.

وبدراسة مستوى التعليم لأعضاء المجلس اتضح أن ما نسبته ٧٥٪ من أعضاء المجلس يحملون شهادات البكالوريوس والماجستير في تخصصاتهم

ومن الجامعات الغربية، التي تتمتع بسمعة مرموقة في الوسط الأكاديمي، من ناحية ثانية فإنه وأخذاً بعين الاعتبار أن ما نسبته ٧٢٪ من أعضاء المجلس ما زالوا في الخمسين من أعمارهم. فإنهم قد استفادوا كثيرا من الدعم السخي الذي وفرته الحكومة والاهتمام غير المسبوق الذي حظى به قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية. ومعظم أعضاء المجلس من أساتذة الجامعات والمتعلمين و بذلك فإنهم يتمتعون بالخبرة والمقدرة على تمثيل مصالح مناطقهم أفضل تمثيل في مجلس الشورى.

وفي مقارنة بين من تلقوا تعليمهم في المؤسسات التعليمية السعودية والعربية والغربية وجدنا أن نسبة الأعضاء الذين تلقوا تعليمهم في المؤسسات التعليمية الغربية بلغت ٧٥٪ من أعضاء المجلس و٨٪ في الدول العربية وبذلك فقد أتيحت لهم فرصة معرفة النظم والتجارب السياسية في تلك البلاد، كما أنه لا شك أن تلك التجارب قد أثرت على طبيعة تصورهم لأدوارهم في مجلس الشورى. وهذا لا يعني أن المجلس قد خلا من الذين تعلموا في الجامعات السعودية فقد بلغت نسبتهم ١٤٪. ولمعرفة تجربة أعضاء المجلس في الحياة العامة لما لذلك من أثر فعال على مساهماتهم و أدوارهم في المجلس وجدنا أن حوالي ثلثي الأعضاء لديهم خبرة في العمل العام تتجاوز ٢٤ سنة. كما أنه وجد أن ما نسبته ٤٧ ٪ لديهم أيضا خبرة في القطاع الخاص تزيد عن ٢١سنة، ما يعني سعي المجلس لتمثيل القطاع الخاص المتمثل بالتجار والحرفيين وأصحاب

الأعمال المختلفة إلى جانب أنه أولى ذوي الخبرة في القطاع العام تمثيلا معتبرا لتجاربهم، ما يثري مناقشات المجلس بهدف الخروج بسياسات عامة تخدم مصلحة الشعب السعودي.

وبالبحث في خبرات الأعضاء وجد أن ما نسبته٨٢٪ من مجتمع الدراسة يتمتعون بخبرة في مجال الإدارة. كما أن ٤٪ زاولوا التجارة في وقت ما، كما وجد أن ما نسبته١٣٪ كانوا في صفوف الجيش السعودي. أما الأكاديميون فقد مثلوا نسبة كبيرة هي٤٩٪.

ويمكن تفسير ذلك بتحسن وضع التعليم في المملكة، إلى جانب أن التركيز ينصب على الجامعات وهيئات التدريس بهدف الوصول إلى الكوادر المؤهلة لعضوية وإدارة المؤسسات السعودية المختلفة وخصوصا السياسية منها كمجلس الشورى، إلى جانب أن أعضاء المجلس لديهم خبرة في مجال العمل العام تؤهلهم من المشاركة الفعالة في مناقشات المجلس، وإثراء تجربته بتنوع خبرات الأعضاء ما ينعكس إيجابياً على منجزات المجلس ودوره في النظام السياسي السعودي.

لقد تم الاهتمام بمدة العمل في المجلس والتي بلا شك لها أثر مهم على المجلس ومنجزاته ومساهمات أعضائه. وقد كان واضحا أن ما نسبته ٦٦ ٪ من مجتمع الدراسة حديث العضوية في المجلس أي أقل من سنتين، وأن ما نسبته ٣٤ ٪ قد عملوا من خمس إلى ست سنوات في المجلس. ويوضح هذا الانخفاض النسبي في فترة العضوية في مجلس الشورى حقيقة مؤداها أن المجلس يعد مؤسسه حديثة النشأة.

ولمعرفة وجهات نظر أعضاء المجلس حول الهدف من تأسيسه كان لابد لنا من وضع معايير لقياس هذا الجزء من استجابة مجتمع الدراسة و مدلولات تلك الاستجابات، ويمكن إجمال تلك المعايير فيما يلي:

أولا- إن البحث في تلك الاستجابات يساعدنا في معرفة آراء ووجهات نظر أعضاء المجلس في قرار تشريفهم بالعضوية والمشاركة في المجلس، بمعنى آخر البحث في رؤاهم المبدئية حول الحاجة لإنشاء مجلس الشورى في مجتمع يحكم بشريعة الإسلام الحنيف. ووصولا للنتيجة المرجوة فقد صمم الباحث تساؤلات تؤدي هذا الغرض وذلك بإضافة عبارة "ازدياد نطاق تحمل المسؤولية في المجتمع" كاختيار للسؤال الذي مؤداه: ما الأسباب وراء تأسيس مجلس الشورى برأيكم؟ كما أنه يهدف لمعرفة ما إذا كان أعضاء المجلس يعتقدون أن إدارة الشؤون العامة تدار من قبل كبار مسئولي الدولة فقط، وبذلك فإن الحاجة تظهر لضرورة توسيع نطاق تحمل المسؤولية العامة وعملية صناعة القرار.

ثانياً- من ناحية أخرى فقد أضفنا متغيراً آخر لنفس المسؤول وهو ظهور الحاجة لإكمال بناء مؤسسات الدولة، وقد هدف الباحث من ذلك التوصل إلى ما إذا كان يعتقد أعضاء المجلس أن تأسيس مجلس الشورى قد جاء من منطلق الدعوة إلى المشاركة في تحمل المسؤولية العامة، أم بمقدار ما هو الشعور بفراغ دستوري متمثل بعدم وجود مؤسسات تشريعية في المملكة على غرار التقسيم الغربي لسلطات الحكم.

وهذا البعد مثلناه في متغير حول ما إذا كانوا يعتقدون أن الهدف هو تشجيع وتفعيل مبدأ المشاركة الشعبية في العملية السياسية في المملكة العربية السعودية. أما الاعتبار الرابع حول هدف إنشاء المجلس فتمثل بسؤال العينة عما إذا كان هدف إنشاء المجلس هو ضمان مشاركة الفئة المؤهلة بمسيرة التنمية في المملكة، بمعنى أخر هل كان يعتقد مجتمع العينة أنه وقبل تشكيل المجلس كانت عملية مساهمة الفئة المؤهلة محدودة في مسيرة التنمية. لذا فإنهم قبلوا المشاركة لتفصيل دور تلك الفئة في مؤسسات الحكم من خلال مجلس مبني على أساس من الشرع الحنيف. فإذا كانت إجابتهم بالنفي، فإن الهدف من تأسيس المجلس يمكن تبريره بالحاجة إلى تطوير السياسات الحكومية. وعليه فإن البحث في الآراء الشخصية لأعضاء المجلس تساعد في عملية التعرف ولو بشكل غير مباشر على فعالية أداء المجلس.

ويمكن القول: إن ما نسبته ٢٤٪ من الأعضاء يعتقدون أن السبب في إنشاء مجلس الشوري يعود إلى الرغبة في توسيع نطاق المشاركة السياسية. وقد جد أن ٦٨٪ من الأعضاء يرون أن مؤسسات الحكومة السعودية قد اكتملت بتشكيل مجلس الشورى السعودي. كما أن ٦٨٪ من الأعضاء يعتقدون بأن الهدف من إنشاء المجلس هو توسيع إطار المشاركة الشعبية، وأن ٧١٪ من الأعضاء يعتقدون أن الحكومة هدفت من إنشاء المجلس إلى الاستفادة من الخبرات السعودية المتاحة. في حين يرى ٦٣٪

أن سبب تشكيل المجلس هو السعي لبناء ركن أساس في أركان الحكومة على أسس منهجية ثابتة. كما أن ٥٨٪ من الأعضاء يعتقدون أن تطوير مؤسسات الحكومة وتحديث آليات صنع السياسة العامة للمملكة هو أحد أهم مبررات إنشاء مجلس الشورى. وعموما يمكن القول: إن معظم أعضاء المجلس قد أكدوا على أن مبررات العضوية و تأسيس مجلس الشورى في المملكة يعود إلى مجموعة من العوامل التي تفاعلت فيما بينها لإظهار مؤسسة الشورى ذات الأهمية في بناء النظام السياسي السعودي وتطوره. وقد وجدت أن ٦٣٪ من الأعضاء يغلبون دور العوامل الأخيرة الثلاث وهي الرغبة في توظيف قدرات السعوديين في مسيرة التنمية، وتفعيل دور مجلس الشورى، والحاجة إلى تطوير السياسية العامة.

المبحث الثاني

تقويم أعضاء المجلس للتجربة الشورية

إن أي دراسة لردود أفعال وأراء أعضاء المجلس تبقى غير مكتملة إلا إذا تم البحث في أراء أعضاء المجلس حول مدى فعالية مجلس الشورى في عملية صنع القرار. وحرية التعبير في إطار المشاركة في مرافعات المجلس.

وقد كان واضحا أن ما نسبته ٩٢٪ راضون لحد ما أو راضون جدا عن فعالية عمل مجلس الشورى، والمتضمنة الرضى عن أداء الواجبات الملقاة على عاتق العضو إلى جانب رضاه عن تحمل المسؤولية والمشاركة في مسيرة التنمية السياسية للمملكة. وقد بلغت نسبة غير الراضين منهم عن السؤال نفسه ٥٪. وقد عبر ٣٪ من أعضاء المجلس عن عدم رضاهم عن دورهم ودور المجلس في مسيرة التنمية.

ويوضح الجدول رقم (٤) درجة الرضا عن فعالية عمل مجلس الشورى:

جدول رقم (٤) درجة الرضا عن فعالية عمل مجلس الشورى

درجة الرضا عن فعالية عمل مجلس الشورى	عدد الأشخاص	النسبة المئوية
راضٍ جداً	١١	٢٩
راضٍ إلى حد ما	٢٤	٦٣
غير متأكد	٠	٠
غير راضٍ إلى حد ما	٢	٥
غير راضٍ أبداً	١	٣
المجموع	٣٨	١٠٠

وعموم القول فإن النسبة العظمى من أعضاء المجلس قد عبروا عن رضاهم وارتياحهم لدورهم ولدور المجلس في مسيرة التنمية السياسية في المملكة.

أما فيما يتعلق بالمتغير الثاني والذي يتمحور حول رضا أعضاء المجلس عن عملية صناعة القرار في مجلس الشورى، فقد عبر ٩٢٪ من أعضاء المجلس عن درجة رضا تتراوح بين متوسطة وقوية عن إجراءات عملية صنع القرار في مجلس الشورى، أما نسبة الذين عبروا عن عدم رضاهم فلم تتجاوز ٢٪.

ويوضح الجدول رقم (٥) درجة رضا أعضاء المجلس عن عملية صناعة القرار في مجلس الشورى.

جدول رقم (٥) درجة رضا أعضاء المجلس عن عملية صناعة القرار في مجلس الشورى

درجة الرضا	عدد الأشخاص	النسبة المئوية
راضٍ جداً	٨	٢١
راضٍ إلى حد ما	٢٧	٧١
غير متأكد	١	٣
غير راضٍ إلى حد ما	٢	٥
غير راضٍ أبداً	٠	٠
المجموع	٣٨	١٠٠

أما فيما يتعلق بالمتغير الثالث والمتعلق بمدى الرضا عن مستوى الحرية الممنوحة للأعضاء للمشاركة في القضايا المطروحة على المجلس، فإن الأغلبية كما يوضح الجدول قد عبرت عن رضاها عن سقف الحريات الممنوحة لأعضاء المجلس للإدلاء بآرائهم وذلك إثراء للنقاش وللوصول إلى نتائج عملية للموضوعات المقترحة على جدول أعمال المجلس، لذلك فإن مداولات المجلس تشكل بحق حوارا فكريا هادفا يحتذى في سبيل التوصل إلى الحلول الناجحة للمشكلات التي تعترض مسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية.

ويوضح الجدول رقم (٦) درجة الرضا عن مستوى الحرية الممنوحة للأعضاء للمشاركة في القضايا المطروحة على المجلس

جدول رقم (٦) درجة الرضا عن مستوى الحرية الممنوحة للأعضاء للمشاركة في القضايا المطروحة على المجلس

درجة الرضا	عدد الأشخاص	النسبة المئوية
راضٍ جداً	٢٧	٦٣
راضٍ إلى حد ما	١٣	٣٤
غير متأكد	٠	٠
غير راضٍ إلى حد ما	١	٣
غير راضٍ أبداً	٠	٠
المجموع	٣٨	١٠٠

سعى الباحث لمعرفة ما إذا كان الوقت المخصص لبحث جدول أعمال المجلس كافيا. وقد وجد الباحث أن ما نسبته ٧٣٪ من أعضاء المجلس يرون أن الوقت الممنوح لهم للمشاركة والإدلاء بآرائهم حول جدول أعمال المجلس قبل بدء الجلسة رسميا كافٍ، بينما يرى ٢٤٪ من أعضاء المجلس أنهم لا يتمتعون بالوقت الكافي للبحث المفصل في الشؤون المطروحة قبل عقد الجلسات الرسمية. مثل هذا الفارق في ردود أفعال الأعضاء يدل على عدم الرضا الكامل عن إجراءات "إدارة الوقت" من حيث علاقتها بطبيعة القضايا المطروحة على المجلس.

ويظهر الجدول رقم (٧) إذا كان الوقت المخصص لبحث جدول أعمال المجلس كافيا.

جدول رقم (٧) الوقت الكافي لبحث جدول أعمال المجلس

توفر الوقت الكافي لبحث جدول أعمال المجلس	عدد الأشخاص	النسبة المئوية
نعم	٢٧	٧٣
لا	٩	٢٤
أكثر الأحيان	١	٣
المجموع	٣٨	١٠٠

الحكومة ومجلس الشورى:

إن مسألة العلاقة بين السلطات المختلفة لأي نظام سياسي تجسد أحد أهم دعائم الاستقرار والتنمية والازدهار أو عدمها، لذلك فإنه كلما كانت العلاقة تتميز بنوع من التعاون كلما انعكست آثارها إيجابيا على حياة المجتمعات، ولبحث طبيعة العلاقة في سياق هذه الدراسة لا سيما ما يتعلق منها بمدى ممارسة الحكومة في المملكة العربية السعودية نوعا من الضغط على مجلس الشورى لابد من القول أنه مبدئيا وتمشيا مع أحكام الدين الحنيف فإن هذا الضغط يعتبر مرفوضا، أما من ناحية المقارنة فإنه لابد من القول أيضا إلى أنه ووفقا للنظرية الديمقراطية فإن

تعسف الحكومة وتدخلها في أعمال المجلس يعتبر أيضا مرفوضا. لذلك فقد سعى الباحث لدراسة طبيعة العلاقة بين الحكومة ومجلس الشورى وفيما إذا كانت الحكومة تمارس ضغوطا على المجلس، وقد وجد أن ما نسبته ٩٠٪ من أعضاء المجلس قد أكدوا على أنهم لم يتعرضوا لأية ضغوط مهما كان نوعها من قبل الحكومة، بهدف تبني أي نوع من السياسات، على أن ١١٪ يرون أنهم قد تعرضوا لنوع من الضغط من قبل الحكومة إلا أنهم لم يستطيعوا تحديد طبيعة هذا الضغط.

ويبين الجدول رقم (٨) الضغوط التي تمارسها الحكومة على المجلس.

جدول رقم (٨) توزيع الإجابات بالنسبة لوجود الضغوط التي تمارسها الحكومة على المجلس

الضغوط التي تمارسها الحكومة على المجلس	عدد الأشخاص	النسبة المئوية
الحكومة تمارس الضغوط على المجلس	٠	٠
لا تمارس	٣٤	٩٠
نادراً ما تمارس	٤	١١
المجموع	٣٨	١٠٠

ولمعرفة تفاعل الحكومة مع قرارات المجلس بهدف التعرف على مصير القرارات التي يتخذها المجلس وطبيعة العلاقة التي تربط المجلس بالحكومة وأثرها على مسيرة التنمية، وجد الباحث أن ٨٩٪ من أعضاء المجلس يعتقدون أن قرارات الحكومة الإستراتيجية مبنية على قرارات اتخذها المجلس مسبقا، على أن ٨٪ من الأعضاء يرون أن الحكومة قلما تستجيب بشكل فعال مع قرارات المجلس.

جدول رقم (٩) يوضح مدى تجاوب الحكومة مع قرارات المجلس

جدول رقم (٩) توزيع الإجابات لدرجة تجاوب الحكومة مع قرارات المجلس

تجاوب الحكومة مع قرارات المجلس	عدد الأشخاص	النسبة المئوية
تجاوب سلبي	٠	٠
تجاوب إيجابي	٣٤	٨٩
نادراً ما تتجاوب	٣	٨
لا جواب	١	٣
المجموع	٣٨	١٠٠

الشعب ومجلس الشورى:

تعد معرفة العلاقة بين مجلس الشورى والشعب أحد المؤشرات على فعالية دور المجلس في الحياة العامة من ناحية. كما أنها تؤثر بشكل أساس على عضو المجلس عند تناوله للقضايا العامة المطروحة على جدول أعمال المجلس. وبشكل إحصائي وجد أن ٢٪ من الأعضاء يرون أن عامة الشعب على إطلاع واسع جدا بطبيعة عمل المجلس ومهمته ودوره في السياسة العامة للمملكة، أما ١٨٪ فيرون أن عامة الشعب على إطلاع جيد بطبيعة عمل المجلس ودوره. في حين أن ٢١٪ من الأعضاء لم يجيبوا عن هذا التساؤل. ويرى ٥٥٪ أن معرفة الشعب بطبيعة عمل المجلس نسبة متدينة أو متدنية جدا.

ويعود سبب هذا التدني في وعي الشعب بدور المجلس، ومدى تأثر المجلس نفسه بالرأي العام إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن إجمالها بما يلي:

١- عدم وجود تغطية إعلامية كافية للمجلس ولأعماله.

٢- انعدام وجود مواد علمية توضيحية لدور المجلس و منجزاته.

٣- الطبيعة السرية لأعمال المجلس.

على أن هذه الحقائق التي تظهر في الممارسة العملية لا توافق مطلقا رأي بعض أعضاء المجلس الذين امتدحوا العلاقة مع المجتمع في الفصل القادم.

وتعد العلاقة بين الجغرافيا والسياسة علاقة عضوية، لذلك فإنه لا بد من البحث في مسألة التقسيم الجغرافي وتوزيع مقاعد المجلس، حيث أنه كلما كان المجلس ممثلا لمناطق المملكة الجغرافية من جهة وممثلا للمصالح والشرائح الاجتماعية من جهة أخرى بشكل عادل، أسهم ذلك في تدعيم مسيرة التنمية السياسية وحشد تأييد شعبي وإداري للمجلس ولدوره في الحياة السياسية. وذلك بوصفه أحد أهم مؤسسات الحكم والنظام السياسي السعودي. إحصائيا وجد الباحث نوعا من التماثل في آراء الأعضاء حول التمثيل الجغرافي ومسألة التمثيل المهني. فقد انقسم أعضاء المجلس إلى النصف من حيث استجاباتهم. إذ يرى ٥٠٪ أن المجلس يمثل مناطق المملكة الجغرافية المختلفة، بينما يرى ٥٠٪ أن المجلس يمثل مصالح فئات اجتماعية، بمعنى آخر ومن وجهة نظر النظرية الديموقراطية فإن المجلس يمثل مصالح المهنيين والطبقات الاجتماعية إلى جانب تمثيل مصالح المناطق والأقاليم المختلفة في المملكة. وعموم القول فإن أعضاء المجلس يعتقدون أن المجلس يمثل مصالح الشعب كافة و ذلك ببعديها الجغرافي والمهني.

عضوية مجلس الشورى:

بلا شك فإن دور المجلس في الحياة السياسية السعودية مرتبط بشكل وثيق بطبيعة أعضاء المجلس أنفسهم ومؤهلاتهم، ونظرتهم لدورهم في الحياة العامة، إلى جانب استعدادهم و تحمسهم لتحمل المسؤولية

والمساهمة في مسيرة التنمية في المملكة. ولقد قمنا باختيار ضوابط ومعايير العضوية وعملية الاختيار لعضوية المجلس، فوجد أن ٩٥٪ من الأعضاء يرون أن التعليم هو الأساس للاختيار لعضوية المجلس على أن الاعتبارات الأخرى أيضا تساهم في قرار العضوية لاسيما ارتباط التعليم بالجغرافيا والانتماء القبلي. فكلما تضافرت هذه العوامل و توفرت في شخصية ما كلما ساهم ذلك في قرار العضوية. وعموم القول فإن أعضاء المجلس يرون أن المزايا التالية ساهمت بشكل كبير في اختيارهم لعضوية المجلس و هي:

- التعليم.
- الحكمة، التقوى، والصلاح.
- الخبرة السابقة.
- التمثيل الجغرافي.

طبيعة المعالجة وفاعليتها:

يهدف هذا الجزء من البحث إلى استطلاع نتائج عمل المجلس خصوصاً فيما يتعلق بطبيعة القضايا المحالة له من قبل مجلس الوزراء من ناحية، ومن ناحية أخرى معرفة مدى فعالية القرارات المتخذة من قبل المجلس ونظرة أعضاء المجلس له مؤسسة سياسية واجتماعية، ينظر لها على أنها تمثل مصالح المجتمع السعودي بتكوينه الديموغرافي وبتنوعه

الجغرافي و المهني. و للوقوف على تجربة المجلس من وجهة نظر تقويمية، وقد تمت المقارنة بين منجزات المجلس في السنتين الأولين لإنشائه مع آخر سنتين، مستهدفة عدة مجالات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: البحث في منجزات عمل لجان المجلس المختلفة.

ثانياً: طبيعة المهام المحالة للجان المجلس المختلفة.

ثالثاً: طبيعة آليات عملية اتخاذ القرار في المجلس.

رابعاً: البحث في المشكلات التي تواجه أعضاء المجلس.

خامساً: إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس للتعبير عن آرائهم بكل حرية و ذلك من خلال منهج الأسئلة المفتوحة (open ended) والذي يتيح لعينة الدراسة إضافة المعلومات المساندة التي يرونها مناسبة والتي تمكن الباحث أيضا من الوقوف على جوانب تحليلية يغفلها منهج الأسئلة المقفلة، و التي تقيد عينة الدراسة باختيارات محددة. وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

المبحث الثالث

مرافعات المجلس وقراراته

قام مجلس الشورى السعودي الأول خلال مدته الزمنية المقدرة بست سنوات بالنظر بفعالية كبيرة في القضايا المحالة إليه من مجلس الوزراء، وبهذا الصدد فقد ساهم المجلس مساهمة جليلة في البحث المفصل في قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية المطروحة على جدول أعماله، واتخذ حيالها مجموعة من القرارات المهمة التي يوضحها الجدولان رقم (١٠) ورقم (١١):

الجدول رقم (١٠)

نتائج أعمال المجلس والهيئة العامة خلال ٦ سنوات(*)

الجهة	الجلسات	الموضوعات المحالة	الموضوعات المدروسة	عدد القرارات
المجلس	٢٨٣	٢٩٩	١٨٤	٢٥٤
الهيئة العامة	٩٥	١٩٤	٢٣١	١٦

(*) المصدر: المهنا، محمد - سجل أعمل مجلس الشورى ١٤١٤-١٤١٨هـ.

الجدول رقم (١١)

نتائج قرارت المجلس خلال دورته الأولى(*)

النتيجة	عدد القرارات	النسبة المئوية
الموافقة	٧٩	٦٠
الموافقة مع التحفظ	١٣	١٠
الموافقة مع التوصية باقتراحات	٣١	٢٣
عدم الموافقة مع اقتراح بدائل	٥	٤
عدم الموافقة	٤	٣
المجموع	١٣٢	١٠٠

ويوضح الجدولان نتائج عمل المجلس في السنوات الست الأول من إنشائه، حيث وجد أن ٦٠٪ من قرارات المجلس تمت الموافقة عليها دون تعديل أو إضافة. في حين أن ما نسبة ٣٪ من القرارات لم تتم الموافقة عليها أثناء عملية التصويت من قبل الأعضاء.

وبنظرة تحليلية في هذه النتيجة يمكن القول إن الارتفاع في نسبة القرارات التي حظيت بموافقة المجلس دون تعديل أو إضافة يعكس نوعا من الانسجام بين أعضاء المجلس، إلى جانب التنسيق بين الأعضاء واللجان المختلفة والتي يتم في ثناياها البحث المفصل والتقريب بين

(*) المصدر: المهنا، محمد - سجل أعمل مجلس الشورى ١٤١٤-١٤١٨هـ .

وجهات النظر لدرجة أنه لا يتم عرض المقترحات والموضوعات على المجلس للتصويت إلا بعد دراسة متعمقة لها والتأكد من أنها قد استنفذت كافة الإجراءات والآليات، والتفصيلات المختلفة وبالتالي تطرح للتصويت الحر المباشر من كافة أعضاء المجلس. على أن مجال تحفظ الأعضاء مطروح ومعمول به ما يتيح للأعضاء الحرية التامة بالموافقة أو عدمها تمشيا مع آليات عمل المجلس والتي تعطي أعضاء المجلس الحرية التامة في التعبير عن قناعاتهم و التقرير تبعا لها.

وتشير النتائج إلى أن ما نسبته ٢٣٪من القضايا المطروحة على المجلس تم التوصل إلى قرارات نهائية بشأنها تم مع التوصية باقتراحات من قبل الأعضاء، و ذلك يعد مؤشرا على نضج المجلس وتمتعه بقدر كبير من الثقة والخبرة التي تمكنه من إضافة مقترحات وتوصيات على بعض الموضوعات المطروحة أمامه، وأن دوره لا ينحصر فقط في الموافقة أو عدمها. وهذا يؤكد ثقة المجلس بنفسه باعتباره مؤسسة قادرة على المساهمة الفعالة في إدارة شؤون الحكم في المملكة.

إن دور مجلس الشورى بوصفه أحد دعائم الحكم في المملكة أخذ في التبلور منذ إعلانه ومباشرته لمسؤولياته. ويوضح جدول رقم (١٢) مسيرة النمو المتزايد في عدد جلسات المجلس والقرارات المتخذة، ففي دورة المجلس الأولى عقد ١٤٤ جلسة تشكل ما نسبته ٤٧٪ من إجمال عدد جلسات المجلس التي عقدها منذ إنشائه حتى الآن، في حين أن عدد

جلسات المجلس خلال السنتين الأوليين فقط من دورته الثانية بلغ ١٣٩ جلسة، أي ما نسبته ٥٣٪ وهذا مؤشر قوي على مدى الاضطراد المستمر في أعمال المجلس، لاسيما بعد زيادة أعضائه إلى ٩٠ عضوا، كما يبين مدى الثقة المتزايدة بدور المجلس ومكانته في النظام السياسي السعودي. ويتضح أيضاً من نتائج جدول (١٢) أن المجلس قد اتخذ خلال دورته الأولى ١٣٦ قرارا بينما اتخذ المجلس ١٠٢ قرار خلال السنتين الأوليين لدورته الثانية. و يشكل ذلك أيضا تزايد كمي في القضايا المطروحة على المجلس وتفعيل دوره.

ويلاحظ أن عدد القرارات المتخذة يتجاوز عدد الجلسات في بعض السنوات، وقد يحدث العكس وهذا يرجع إلى طبيعة الموضوعات المطروحة التي قد تحتاج لعدة جلسات للموضوع الواحد في حين أن جلسة واحدة قد يصدر عنها عدة قرارات.

جدول رقم (١٢)

جلسات مجلس الشورى وقراراته خلال الست سنوات الأولى(*)

السنة	عدد الجلسات	عدد القرارات
الأولى ١٤١٤ هـ	١٥	١٧
الثانية ١٤١٥ هـ	٤١	٤٢
الثالثة ١٤١٦ هـ	٤٣	٢٢
الرابعة ١٤١٧ هـ	٤٥	٥٥
إجمالي أعمال الدورة الأولى	١٤٤	١٣٦
الأولى ١٤١٨ هـ	٧١	٥٦
الثانية ١٤١٩ هـ	٦٨	٤٦
الإجمالي	٢٨٣	٢٣٨

مقارنة نشاطات مجلس الشورى:

للوقوف على حجم التغير في مسؤوليات المجلس ومهامه، تمت مقارنة نشاطات المجلس في السنتين الأوليين من دورته الأولى مع السنتين الأوليين لدورته الثانية، ومن خلال هذه المقارنة يتبين ما يلي:

- أن الموضوعات المعروضة قد تناقصت في الدورة الثانية بنسبة ١٥٪ فقط وهي نسبة ليست بالكبيرة.

(*) المصدر: المهنا، محمد - سجل أعمل مجلس الشورى ١٤١٤-١٤١٨هـ.

- تزايد ملحوظ في عدد جلسات المجلس تجاوز ١٥٢ خلال السنتين الأوليتين من الدورة الثانية مقارنة بالسنتين الأوليتين من عمر المجلس. ويعزى ذلك إلى تحويل جلسات المجلس بواقع جلسة كل أسبوع بدلا من جلسة كل أسبوعين.
- انخفاض نسبة عدد المسئولين الذين يحضرون جلسات المجلس في سنتي الدورة الثانية بنسبة ضئيلة ١,٥٪. وربما يعود ذلك إلى أن أعضاء المجلس أصبح لديهم من الخبرة والإمكانات الفنية والإدارية ومصادر المعلومات ما يغنيهم عن الحضور.
- زيادة في عدد القرارات المتخذة في سنتي الدورة الثانية بنسبة ٨٨٪ مما يدل على زيادة تفاعل المجلس مع ما يتم إحالته إليه من قضايا وسرعته في إنجازها.

لجان المجلس وأعمالها:

عند إنشاء المجلس شكلت ثماني لجان رئيسة متخصصة، واستمر ذلك طيلة الدورة الأولى بيد أن التزايد في أعمال المجلس ومهامه والموضوعات المحاله إليه قد تطلب استحداث ثلاث لجان جديدة متخصصة، فبلغ عدد اللجان أحد عشرة لجنة. ويوضح الجدول رقم (١٣) نشاطات تلك اللجان:

جدول رقم (١٣)

نتائج أعمال اللجان المتخصصة خلال السنوات الست الأولى(*)

اللجنة	الاجتماعات	النسبة المئوية	الموضوعات المدروسة	القرارات	النسبة المئوية
الإسلامية	١٣٧	١١	١٦	١٦	٦
الخارجية	٧٧	٦	٣٢	٣٢	١٢
الاقتصادية	١٨١	١٦	٦١	٥٢	١٩
الاجتماعية	١٤٢	١٣	٩٣	٣٥	١٣
الأنظمة	١٦٣	١٤	٢٢	٢٢	٨
التعليمية	٢١١	١٩	٢٨	٣٣	١٢,٥
الأمنية	١٢٩	١١	٤١	٤٠	١٤,٥
المرافق	١٢٥	١٠	٤٤	٤٢	١٥
المجموع	١١٦٥	١٠٠	٣٤٧	٢٧٢	١٠٠

ومن خلال تحليل بيانات الجدول (١٣) يمكن الخروج بالنتائج التالية:

١- اللجنة التعليمية أكثر اللجان اجتماعاً وربما يعود ذلك إلى أنها كانت تضم المهام الاعلامية، وهذا دليل على الاهتمام بشئون التعليم من قبل المجلس، وإدراك دوره المؤثر في مسيرة التنمية ومدى أهميته في حياة المواطنين.

(*) المصدر: المهنا، محمد - سجل أعمل مجلس الشورى ١٤١٤-١٤١٨هـ .

٢- احتلت لجنة الشؤون الاقتصادية المرتبة الثانية بين اللجان من حيث عدد الاجتماعات، ولكنها من ناحية أخرى احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد القرارات. وهذا مؤشر آخر يبين مدى اهتمام المجلس بالقضايا المهمة في حياة الدولة والمجتمع إذ إن كافة منجزات المجتمع وخططه التنموية تتوقف على كفاءة الاقتصاد الوطني، وتطوير قطاعاته، وتنويع مصادر الدخل. ونظراً لاهتمام الحكومة بهذا الجانب فإنها تحيل للمجلس العديد من القضايا الاقتصادية المتعلقة بقضايا تشجع الاستثمار وتطوير الموارد الاقتصادية.

٣- اللجنة الإسلامية أقل اللجان من حيث عدد القرارات التي قدرت بنسبة ٦٪ وربما يعود ذلك إلى أن التشريعات في المملكة العربية السعودية مستمدة من الشرع الحنيف وبذلك فأن كافة القضايا المطروحة على جدول أعمال المجلس يتم معالجتها والنظر إليها وفقا لأحكام الشريعة، كما أن أجهزة الحكومة السعودية تتضمن عددا كبيرا من الوزارات والدوائر و المؤسسات التي تعمل على التأكد من تطبيق أحكام الإسلام في كافة مناحي حياة المجتمع السعودي ما يعني وبشكل واضح ضيق الهامش المتاح للمجلس للاجتهاد في هذه القضايا.

٤- لجنة الخارجية وهي أقل اللجان اجتماعاً وربما يعود ذلك إلى أن جل اهتمام المجلس ينصب على قضايا الشؤون الداخلية.

الاتفاقيات والأنظمة:

ساهم مجلس الشورى في دفع مسيرة التنمية في المملكة والحفاظ على مصالحها وذلك من خلال إقراره للعديد من الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ولقد ساعدت تلك القرارات وما تضمنته من توصيات مجلس الوزراء على إصدار القرارات الهادفة لضمان المصلحة العامة. لقد أسهم مجلس الشورى في دراسة بعض الأنظمة واللوائح والاتفاقيات التي صدر بشأنها قرارات من مجلس الوزراء بناء على قرارات وتوصيات من مجلس الشورى. ومن بين ذلك الموافقة على خطة التنمية السادسة (١٩٩٥-٢٠٠٠) خلال دورة المجلس الأولى في المجال الاقتصادي، مع اقتراح بعض التوصيات وإبداء الملاحظات بشأنها.

ومن ناحية أخرى فقد أسهم المجلس في تطوير شؤون العمل العربي المشترك، ودعم روابط التعاون بين المملكة والدول العربية ومحيط المملكة الإقليمي والدولي. وبهذا الصدد فقد قام مجلس الشورى ببحث أساليب تطوير التعاون المشترك بين المملكة والجمهورية اليمنية، وذلك من خلال المصادقة على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين المملكة واليمن، هذا إلى جانب المصادقة على الاتفاقية الأمنية المعقودة للتعاون الأمني بين البلدين، وقام كذلك المجلس ببحث بروتوكول واتفاقية التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي وصادق عليها.

التطوير الذاتي لمجلس الشورى:

سعيا من المجلس لتطوير الأداء وتحسين العمل على الصعيد الداخلي للمجلس قام المجلس باتخاذ مجموعة من الخطوات في هذا الاتجاه لعل أبرزها:

أولاً- ترشيد القرار:

حيث يعمل المجلس على أن تكون قراراته متفقه مع الأنظمة الأخرى تحت مظلة النظام الأساسي للحكم المعتمد على الشريعة الإسلامية، وتقوم بهذه المهمة إدارة المستشارين التي يحضر أعضاؤها جلسات المجلس ومرافعاته والتأكد من مطابقة مشاريع القرارات لأحكام الشريعة والقيام بمراجعة صياغتها، كما تقوم بفحص ودراسة العرائض التي ترد للمجلس من بعض المواطنين.

ثانياً- الإعلام:

يسعى مجلس الشورى للتوعية بمبدأ الشورى الإسلامي والتعريف بنشاطات المجلس وإعلام المواطنين بوجوده و دوره في الحياة العامة و دوره في تطوير السياسات العامة للمملكة، إلى جانب إطلاع المواطنين على أهمية دور الشورى مبدأً و سياسة. وإحاطة المواطنين بنشاطات المجلس والتي تتم من خلال التواصل المستمر مع المواطن وإمداده بأخبار المجلس بشكل متواصل، وأعد المجلس ستة عشر تقريرا وثمانية كتيبات

عن المجلس وعمله ودوره إلى جانب الملف الصحفي الإعلامي الذي يعد أسبوعياً، كما قام رئيس المجلس يصاحبه وفد من المجلس بأربع عشرة زيارة رسمية للدول الأجنبية، واستقبل المجلس ما يزيد عن ١٦٧ شخصية رسمية أجنبية، وذلك بهدف توثيق صلات المجلس بالمجالس المشابهه في البلدان الأخرى. أما الوفود التي زارت مجلس الشورى السعودي فقد بلغ عددها نحو خمسة عشر وفدا موزعة على دول العالم.

ويهدف المجلس من سياسته الإعلامية داخليا وخارجيا إلى إبراز دوره و مكانته في النظام السياسي السعودي وتعزيز مكانة المجلس داخليا وخارجيا. ويوضح الجدول رقم (١٤) زيارات المجلس للدول العربية والإسلامية وغيرها.

جدول رقم (١٤)

زيارات المجلس إلى الدول الأخرى

البلد	التاريخ	البلد	التاريخ	البلد	التاريخ
المغرب	١٩٩٣	البحرين	١٩٩٤	بريطانيا	١٩٩٦
باكستان	١٩٩٤	الصين	١٩٩٥	موريتاتيا	١٩٩٧
الكويت	١٩٩٤	بلجيكا	١٩٩٥	ماليزيا	١٩٩٧
مصر	١٩٩٤	فرنسا	١٩٩٥	الهند	١٩٩٧
عمان	١٩٩٤	ألمانيا	١٩٩٥	إيطاليا	١٩٩٨

(*) المصدر: المهنا، محمد - سجل أعمل مجلس الشورى ١٤١٤-١٤١٨هـ.

ثالثاً- الدراسات والأبحاث:

سعى المجلس لتعزيز صلته بالوسط العلمي والأكاديمي، وفي هذا الصدد فقد أنشأ إدارة مركز للأبحاث والدراسات، وتم ربطها بشبكة اتصالات آليه حديثة مع مركز البحوث بالجامعات أو المكتبات ومراكز المعلومات محليا وعالميا. كما تم زوّد المجلس بمركز معلومات ومكتبه علمية متخصصة تحوي ما يزيد على ٢٥,٠٠٠ مجلد للوفاء باحتياجات أعضاء المجلس وتوفير المادة العلمية والتي تمكن أعضاء المجلس من المساهمة في اتخاذ قرارات علمية وعملية على أسس معرفية ثابتة ومطلعة على دقائق الأمور المعروضة في جدول أعمال المجلس.

رابعاً- خطوات أخرى:

١- قام المجلس بزيادة عدد اللجان المتخصصة من ثمان إلى إحدى عشرة لجنة. ونتيجة لذلك فقد تم قسمت بعض لجان المجالس إلى أكثر من لجنة، وتم استحداث لجان أكثر تخصصاً بهدف تركيز الدراسة وتسريع الإنجاز.

٢- إتاحة المجلس الفرصة لشرائح عدة من المجتمع لحضور جوانب من جلسات المجلس، ويحرص على توثيق صلته بالجهات المختصة في الدولة كالوزارات والدوائر الحكومية المختلفة. حيث يقوم المجلس بدعوة الوزراء المعنيين بحضور الجلسات وخصوصا ما يتناول منها

شؤون اختصاصهم فقد دعا المجلس وزراء الخارجية والداخلية والمالية والتخطيط والمعارف عندما كان المجلس يبحث شؤون عامة تتعلق بسياسات الحكومة في تلك القطاعات.

٣- توثيق صلة المجلس بالقطاع النسائي في المملكة وذلك من خلال استشارة الوسط النسائي بشؤون القضايا الاجتماعية التي يتناولها المجلس، لذا فإن المجلس يقر مبدأ مشاركة الوسط النسائي في عملية صنع القرار واستشارتهن في الموضوعات التي تخصهن مباشرة في الشؤون العامة للبلاد.

٤- زيادة الانفتاح على المؤسسات الرسمية و غير الرسمية لاسيما القطاع الإعلامي في المملكة، فيقوم المجلس بهذا الصدد بعقد جلسات عامة علنية حول بعض القضايا المعروضة. ومنها بحث نظام المؤسسات الصحفية في جلسة علنية، فدعا المجلس رؤساء تحرير الصحف لهذه الغاية، وعقد معهم لقاءً مثمرا نجم عنه سياسات بناءة ودور فعال للمجلس بهذا الصدد.

المبحث الرابع

فاعلية المجلس وكفاءته

لمعرفة وجهات نظر أعضاء مجلس الشورى وآرائهم حول فاعلية المجلس في أداء مهامه وممارسة أعماله ودوره في ترشيد القرار السياسي، كان لابد من سؤالهم عن هاتين الناحيتين فمن ناحية سُئلوا عن مدى رضاهم عن مستوى فاعلية المجلس في أداء مهامه؟ وقد عبر ٦٣٪ من أعضاء المجلس عن رضاهم إلى حد ما عن أداء المجلس، في حين كان ٢٩٪ من أعضاء المجلس راضين جدا، وقد أظهر ٨٪ من أعضاء المجلس عدم الرضا.

وتدل هذه النتيجة على أن مستوى الرضا مرتفع جداً بين الأعضاء عن المجلس وفاعليته في أداء أعماله، وربما يعزى ذلك إلى ارتفاع حجم الإنجازات والأعمال التي قام بها المجلس خلال السنوات الماضية وإدراك الأعضاء لأهميتها ودورها الفعال في دفع مسيرة التنمية في البلاد. أما فيما يتعلق بانعدام الرضا عن أداء المجلس من قبل بعض أعضاء المجلس فيعزى إلى طموح لأداء أمثل للمجلس.

ومن ناحية أخرى تم سؤال أعضاء مجلس الشورى السؤال التالي: إلى أي مدى ترى أن مجلس الشورى مفيد في ترشيد القرار السياسي؟ وذلك للتعرف على دور المجلس في ترشيد القرارات السياسية للحكومة.

وقد أظهرت النتيجة أن نصف الأعضاء المجيبين يرون أن المجلس مفيد جداً في ترشيد القرار السياسي الذي تتخذه الحكومة. والنصف الآخر تقريباً ٤٧٪ يرون أنه مفيد إلى حد ما. وهناك عضو واحد غير متأكد من مدى هذه الفائدة.

وتدل هذه النتيجة على اقتناع جميع أعضاء المجلس المجيبين بأهمية دور المجلس وفائدته في ترشيد قرارات الحكومة. وهذا ربما يعود إلى أن المجلس يضم نخبة من العلماء والخبراء المؤهلين من أبناء الوطن في كافة المجالات والتخصصات، مما يؤهله من تقديم أراء ومقترحات مهمة للغاية تساعد الحكومة في اتخاذ قرارات صائبة، ولقد أشار أحد الأعضاء لهذا الدور كتابةً بقوله: "قرارات المجلس لها تأثير كبير على صنع القرار النهائي للحكومة، لأن هذه القرارات جاءت من أصحاب خبرة متنوعة وخلفيات أكاديمية مختلفة" وقال عضو آخر "التأثير كبير لأن القرار الجماعي في المجلس يعين ولي الأمر (الملك) على اتخاذ القرار بشيء من الاطمئنان".

واستدل بعض الأعضاء على هذا التأثير بأخذ مجلس الوزراء بقرارات مجلس الشورى في الغالب وقد أشار أحد الأعضاء إلى ذلك بقوله "التأثير إيجابي وهذا يظهر من تطابق القرارات التي تصدر من الحكومة ومن المجلس في أغلب الحالات".

ويوضح أحد الأعضاء كيفية التأثير الذي يمارسه مجلس الشورى في قرارات الحكومة بقوله "هناك تأثير يكمن أساساً في أن المجلس يمارس

رقابة لاحقة على أداء الوزارات، كما أن متخذ القرار (الملك) في أكثر من مناسبة أحال قضايا غاية في الأهمية للمجلس حتى بعد أن بينت الوزارة المعنية رأيها".

وفي المقابل يرى بعض أعضاء المجلس أن التأثير الذي يمارسه مجلس الشورى ومداولاته على القرارات التي تتخذها الحكومة لها تأثير محدود، وبعضهم يشير إلى أن التأثير يختلف باختلاف الموضوع. وقد أشار أكثر من عضو إلى أن قرارات المجلس تؤثر على وضع القرار السياسي إذا اتفقت وجهتا نظر مجلس الشورى ومجلس الوزراء، اما إذا اختلفت فإن الملك يقرر ما يراه. وهذا ما نصت عليه المادة ١٧ من نظام المجلس:"ترفع قرارات مجلس الشورى إلى رئيس مجلس الوزراء، ويحيلها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها، فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت بعد موافقة الملك عليها، وإن تباينت وجهات النظر فللملك إقرار ما يراه".

الخصائص ونقاط القوة:

إن التعرف على الخصائص العامة للمجلس وتحديد مصادر قوته من وجهة نظر أعضائه كانت واحدة من الموضوعات التي تناولناها. وقد أشار ٩٧٪ من أعضاء المجلس إلى أن المجلس يلعب دورا مفيدا جدا أو مفيدا إلى حد ما في صياغة القرارات السياسية للدولة.

وقد دلت نتائج الدراسة على أن نقاط القوة التي يتميز بها مجلس الشورى كما جاءت في أراء أعضائه، تتمثل في كفاءته العالية في مهامه،

وذلك لأن المجلس يتميز بميزة أخرى وهي كونه يضم في عضويته نخبة متميزة من المواطنين المتخصصين في كافة نواحي الحياة. ومن الإيجابيات وعناصر القوة الأخرى التي يتميز بها المجلس: حرية الرأي والتعبير، والصراحة والموضوعية أثناء المناقشات، وغياب التكتلات والانتماءات الحزبية. وتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية هذا بالإضافة إلى العلاقات الإنسانية المتميزة داخل المجلس، ومناخ العمل الودي والتآلف بين أعضائه. ويعد التزام المجلس إلى مصادر التشريع الإسلامي، واعتماده في قراراته وتوصياته عليها وفقاً للمادة الثانية من نظامه عاملاً مهماً في قوة المجلس، ودافعاً للعمل بإخلاص وإيجابية كبيرة. ومن نقاط القوة الأخرى للمجلس تمثيله لقطاعات المجتمع وقطاعاته، واتخاذه القرارات بالأغلبية، وإشراكه الجهات الحكومية في نقاشاته. ما يضفي جواً من الألفة والتعاون بين أجهزة الحكم المختلفة، كما فيه مصلحة الوطن والمواطنين.

هذه هي أبرز خصائص المجلس ونقاط قوته على وجه الإجمال وفيما يلي نحاول أن نتناولها بشيء من التفصيل والمناقشة والتحليل في ضوء آراء أعضاء المجلس وملاحظاتهم، وما توفر لدى الباحث من معلومات.

أولاً: التزامه بمصادر التشريع الإسلامي:

من أبرز الخصائص التي تميز مجلس الشورى السعودي عن غيره من المجالس المماثلة في الدول الإسلامية الأخرى وتجعله متفوقاً عليها

اعتماده على القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. ويستمد مشروعيته منهما ويراعي في أعماله وممارساته وقراراته عدم مخالفة شرع الله المنزل في هذين المصدرين. ومما يزيد من قوة المجلس وشرعيته أنه يعد تطبيقاً عملياً لمبدأ الشورى الذي جاء به الإسلام وقرره القرآن الكريم ومارسه وحث عليه الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين.

ولقد أكدت المادة الأولى من نظام المجلس هذه الميزة حيث أشارت أن إنشاء مجلس الشورى كان إعمالاً لما ورد في كتاب الله تعالى وإقتداء برسوله صلى الله عليه وسلم في مشاورة أصحابه وحث الأمة على التشاور. وأن المجلس يمارس مهامه وفقاً لنظامه والنظام الأساسي للحكم ملتزماً بكتاب الله وسنة رسوله.

وقد أكد أعضاء المجلس أن أبرز إيجابيات المجلس ونقاط قوته هي اعتماده على أحكام الشريعة الإسلامية في نشأته وممارسة أعماله وقراراته. وأنه كما يقول أحد الأعضاء يمثل "حياة الشورى في الإسلام". وأكد عضو آخر أن استناد المجلس على الكتاب والسنة، والمنهج الإلهي يمثل امتياز ونقطة قوة يجب ترسيخها والتركيز عليها، وتقديم تجربة الشورى السعودية على أنها "مثال يحتذى، وطرح متميز وعصري، في تفعيل العمل الشوري، ويلزم العمل على التطوير والتحسين وتقديمه منهجاً بديلاً للتجارب الدولية الأخرى".

ثانياً- كفاءه عالية وفاعلية في الأداء:

يتميز مجلس الشورى بكفاءة عالية في أداء أعماله وممارسة اختصاصاته، وبارتفاع مستوى فاعليته وإنجازاته وإسهاماته في خدمة الدولة والمجتمع.

ومن أبرز المؤشرات على ذلك ما يلي:

١- اجتماعاته المكثفة، وانتظام جلساته في مواعيدها المحددة.

٢- وجود لجان عاملة تخصصية مسانده للمجلس تقوم بإعداد الموضوعات إعداداً جيداً وتجهيزها للنقاش في جلسات المجلس.

٣- ارتفاع نسبة الحضور دائماً سواء في اجتماعات المجلس أو لجانه.

٤- المشاركة الفعلية للغالبية العظمى من أعضاء المجلس وحماسهم وإخلاصهم في أداء أعمالهم.

٥- إنجاز المجلس أعمالاً مهمة عديدة وتقديم إسهامات جليلة في نطاق اختصاصاته وصلاحياته، وخاصة في مجال دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي ترد إليه من المقام السامي، وإبداء الرأي والاقتراحات بشأنها. هذا بالإضافة إلى دراسة التقارير السنوية التي ترفع للمقام السامي الكريم أولاً بشأن الوزارات والأجهزة الحكومية ومناقشتها، وإبداء الرأي حول جوانب القصور والقوة في هذه الأجهزة والإدارات، وما يجب اتخاذه من إجراءات

لرفع كفاءتها. كما ساهم المجلس في تقديم المشورة والاقتراحات في القضايا والموضوعات العديدة التي ترد إليه من المقام السامي.

ثالثاً- يضم نخبة متميزة من أبناء المجتمع:

من أبرز خصائص مجلس الشورى وميزاته التي شهد بها كثيرون أنه يضم نخبة متميزة من أبناء المجتمع المخلصين. فقد تم اختيار أعضائه بعناية وعلى أساس من الاستقامة والتخصص العلمي والخبرة العلمية. وهذا ما جعل أحد الأعضاء يشير إلى أن من نقاط القوة في المجلس "احتواءه على نخبة من أميز المفكرين والمثقفين، قل ما يحتويها أي نظام ديمقراطي وهذا يعود إلى أن تحديد أعضاءه تم بالاختيار وليس بالانتخاب" كما ذكر أحد الأعضاء ويرى أن ذلك من إيجابيات المجلس ومميزاته الأساسية.

وقد أشار كثير من الأعضاء إلى أن الاختيار الموفق لأعضاء المجلس، وكون غالبيتهم من الكفاءات العلمية المتخصصة وأصحاب الخبرة الإدارية الواسعة. وهذه الميزة لا تتوفر لدى معظم البرلمانات والمجالس المشابهة التي يختار أعضاؤها من خلال الانتخابات، حيث تشير التجربة إلى أن هذه المجالس قد تضم أشخاصاً غير مؤهلين بل قد يكون بعضهم من أسوأ الناس ومن أكثرهم فساداً، وهذا لا يعني أنه لا يمكن تطوير نظام عضوية المجلس في المستقبل وآلية تتزامن مع ضروريات المرحلة القادمة.

ولا شك أن وجود نخبة من أصحاب الخبرة الواسعة في كافة جوانب الحياة، ومن أهل الاختصاص في شتى العلوم يساعد قي إثراء النقاش، ويسهم في اتخاذ قرارات وتوصيات مبنية على أسس سليمة، تخدم مسيرة المجتمع التنموية.

رابعاً- حرية الرأي والتعبير:

من خصائص مجلس الشورى الأساسية تركيزه على حق الحرية في إبداء الرأي خلال عملية المناقشة والمرافعات واتخاذ القرار في كل ما يطرح من قضايا وموضوعات داخل المجلس. فالمجلس يمنح كافة الأعضاء الوقت الكافي لإبداء آرائهم، ويفسح المجال لسماع جميع الآراء. وقد أثنى العديد من أعضاء المجلس على ذلك. وقد أشاد أحدهم "بالحرية الكاملة في مناقشات المجلس وصياغة قراراته" ويشير عضو آخر إلى "الحرية التي يشعر بها أعضاء المجلس في طرح آرائهم".

خامساً- تغليب المصلحة العامة:

إن النتيجة المنطقية لغياب الحزبية والفئوية واختفاء الأهواء والمصالح الشخصية لدى أعضاء المجلس، هي حضور المصلحة العامة، واعتبارها هدفاً مشتركاً للجميع يسعون من أجل تحقيقها ويرجحونها على ما سواها من المصالح الذاتية أو الإقليمية، لأن أهل الشورى ينطلقون من قواعد إسلامية واحده ومبادئ مشتركة ويسيرون في اتجاه واحد ومن أجل

تحقيق غاية واحدة وهي المصلحة العامة. ولذا فإن تصويت العضو عند اتخاذ القرارات داخل المجلس يكون لصالح الوطن دائماً. وقد أكد ذلك أحد الأعضاء عندما أشار إلى أن من ميزات مجلس الشورى "وحدة الهدف فالجميع يعملون لمصلحة البلاد". ويؤكد عضو آخر "عدم وجود مصالح خاصة لأعضاء المجلس".

سادساً- غياب التكتلات والانتماءات بأنواعها:

يتميز مجلس الشورى السعودي بعدم وجود التكتلات والانتماءات الحزبية والفئوية والإقليمية و الولاءات الضيقة، وسيطرة ما يمكن وصفه "بالروح السعودية، والمتمثلة في تفاني و إخلاص أعضاء المجلس لما فيه المصلحة العامة بعيدا عن الولاءات الضيقة التي تؤدي إلى التفكك الاجتماعي و السياسي و تزرع بذور الخلاف بين الأفراد و الجماعات و تنعكس أثارها سلبا على المجتمع ومسيرة التنمية".

وقد أشار بعض الأعضاء إلى ميزة "عدم الانتماء الحزبي" و "عدم التصويت الكتلي" و "البعد عن الحزبية والأهواء الشخصية". وهذا التجرد من الأهواء والبعد عن التحيز لمواقف وتوجهات معينة لأسباب حزبية أو شخصية، هو الذي يوجد الهدف ويجعل "التصويت لصالح الوطن وليس لصالح حزب معين" كما ذكر أحد الأعضاء.

سابعاً- الصراحة الموضوعية أثناء المناقشات:

لقد شكلت حرية الرأي والحديث في مجلس الشورى قاعدة لبروز ميزة أخرى مهمة للمجلس وسير أعماله، وهي تميز مداولاته ومناقشاته بالصراحة والجدية والموضوعية. وقد أشار إلى ذلك أحد الأعضاء بقوله: "هناك صراحة كاملة بين الأعضاء أثناء الحوار". ويؤكد عضو آخر امتياز المجلس "بالموضوعية والجدية في تداول الرأي والمناقشة". وقد أشار كثير من الأعضاء إلى "الصراحة في المداخلات" والموضوعية والواقعية في معالجة الأمور، وانتفاء المجاملة والمزايدات الإعلامية.

وهذا كله يحدث دون تشنج أو احتدام في الرأي أو ارتفاع للأصوات، بل يحدث بهدوء وتعقل مما يجعل الزائر للمجلس يلحظ تميز جلساته بإسلوب حضاري رفيع في الطرح والحوار البناء بين أعضاء المجلس، وهذا ربما يعود إلى وحدة المسار ووحدة الهدف بين الأعضاء وسعيهم جميعاً لخدمة الصالح العام، هذا بالإضافة إلى وجود علاقة أخوية واحترام متبادل بين الأعضاء، مما يضفي روحاً متميزة على أجواء العمل داخل المجلس. ويمكن أن يعزى ذلك إلى طبيعة العلاقات الإنسانية وروابط الإخاء التي تسود المجتمع السعودي ومؤسساته العامة.

ثامناً- وجود علاقات إنسانية متميزة:

من نقاط القوة في مجلس الشورى وجود علاقات أخوية وإنسانية داخل المجلس، وبين الأعضاء تمتاز بالتعاون والاحترام المتبادل والشعور

بالزمالة، مع وجود الاختلاف في وجهات النظر أحياناً. وقد أثنى عدد من أعضاء المجلس على ذلك النوع من العلاقات الإنسانية والأخوية الحميمة والاحترام المتبادل لوجهات النظر، وتقدير الرأي الآخر الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أداء الأعضاء لأعمالهم ومن ثم يستمر المجلس في أداء مهامه بكل ثقة واقتدار.

تاسعاً- تمثيل شرائح المجتمع وقطاعاته:

ومما يميز مجلس الشورى أيضا أنه يمثل شرائح المجتمع السعودي وفئاته وقطاعاته ومناطق البلاد المختلفة. فهو يضم نخبة من المختصين والمؤهلين لإدارة الشأن العام ولا يستثني من عضويته إقليم أو حقل من حقول المعرفة أو مهنة أيا كانت. ومن ناحية أخرى فقد راعى خادم الحرمين الشريفين توفر صفات متعددة في عضو المجلس كما أشار لذلك الأعضاء. فإلى جانب التمثيل الجغرافي والمهني تأتي أهمية التعليم والتي يرى ٩٠ ٪ من الأعضاء أنها شكلت أحد أهم عوامل اختيار أعضاء المجلس. من ناحية أخرى فقد أوليت الخبرة و التمثيل المهني لكافة قطاعات المجتمع كالزراعة، والصناعة، والتجارة، والأعمال تمثيلا أضفى نوعا من التكامل في بناء المجلس وتوسعة مرموقة تمثل فئات ومصالح المجتمع السعودي بأسره.

عاشراً- اتخاذ قراراته بالأغلبية:

يتميز مجلس الشورى بأن قراراته تتخذ بالأغلبية، أو كما يقول بعض الأعضاء: "تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة"، مما يجعل قرارات المجلس وتوصياته تعكس رأي أو وجهة نظر الأكثرية. على أن ذلك لا يعني تجاهل رأي بعض الأعضاء. و إنما يتم استيعاب وجهات نظرهم في إطار رأي الأغلبية وبذلك يحقق المجلس مبدأ التجانس و التعاون المشترك بين الأعضاء لما فيه مصلحة المجتمع.

حادي عشر- إشراك الجهات الحكومية في نقاشاته:

من الأمور التي طبقها المجلس وأثبت فائدتها في إثراء أعماله أنه يحرص على إشراك المؤسسات والأجهزة الحكومية صاحبة الشأن في النقاش من بداية عمل اللجان للوصول إلى الصيغ المناسبة فضلاً عن استفادة المجلس من أهل الخبرة والاختصاص من خارج المجلس سواء من موظفي الدولة أو من الأهالي، كما أن المجلس منفتح على المجتمع أيضا، حيث يسمح للمواطنين من الرجال والنساء بحضور بعض جلساته والإطلاع على تجربة المجلس عن كثب، حيث تنظم إدارة العلاقات العامة في المجلس الزيارات للمواطنين وموظفي الدولة إلى المجلس.

المبحث الخامس

الصعوبات ونقاط الضعف

على الرغم من أن مجلس الشورى السعودي أصبح مؤسسة تنظيمية فعالة في البلاد ويتمتع بخصائص ونقاط قوة عديدة أشرنا إليه قبل قليل، إلا أن ذلك لا يعني أنه يخلو من جوانب القصور، ولا أن تجربته وأعماله خلال الفترة الماضية كانت خالية من المشاكل والصعوبات.

إن مجلس الشورى يعد مؤسسة جديدة من حيث الشكل والتنظيم، وأسلوب العمل، وبعد إنشاءه نوعاً من التطوير والتحديث المؤسسي الذي حرص خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز على دعمه وتطويره تلبيةً لمتطلبات الأصالة والمعاصرة في نظام الحكم السعودي.

ومن المعروف أن أي مؤسسة جديدة تظهر في المجتمع، أي مجتمع - ستواجه في بداية عملها بعض المعوقات. ولذلك كان من المتوقع أن يواجه مجلس الشورى بعض المشكلات والصعوبات، وأن تقع بعض الأخطاء أثناء العمل في السنوات الأول من بدء نشاطاته، ومن المتوقع كذلك أن تستمر هذه المشاكل والأخطاء إلى أن تختفي بالتدريج، وتجد طريقها للحل بعد أن تنضج التجربة وتتقوى وتتعمق مع الأيام، ويصبح للشورى المؤسسية المتمثلة في المجلس أسس واضحة وتقاليد راسخة في العمل والممارسة.

ولما كان من أهداف هذا الدراسة تقويم دور المجلس وفاعليته في أداء مهامه فإنها لم تغفل عن تقص أوجه القصور ونقاط الضعف التي يعاني

منهـا المجلس والصـعوبات التي يواجهـها وذلك من وجهـة نظر الأعضـاء أنفسهم. وقد تبين أن أهم تلك الصعوبات ونقاط الضعف ما يلي:

أولاً- ضعف أجهزة المساندة والمعلومات:

وقد جاءت هذه المسألة في مقدمة الصعوبات والمعوقات التي يواجهها أعضـاء مجلس الشـورى، وفي الوقت نفسـه أبرز نقاط الضعف التي يعاني منهـا المجلس. فقد أشـار كثير من الأعضاء إلى "عدم توفر فريق المساندة الكافي لعضو المجلس" وإلى "ضعف الهياكل الإدارية والتنظيمات المساندة" وأشار أحدهم إلى أن التسهيلات المتوفرة للأعضاء "ليست كما ينبغي".

وقد أشار أعضاء المجلس إلى الصعوبات ونقاط الضعف التالية:

١- ضعف جهاز السكرتارية وعدم كفايته.

٢- عدم توفر المعلومات الصحيحة الدقيقة في الوقت المناسب.

٣- محدودية دور إدارة الدراسات والمعلومات.

٤- عدم وجود باحثين ومساعدين ومترجمين للأعضاء.

٥- ضعف المكتبة وعدم توفر المراجع والوثائق اللازمة.

٦- قلة المستشارين لدى المجلس ولجانه.

٧- عدم الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة.

ومما لا شك فيه أن تلك المشكلات تعتبر ذات طابع جوهري وتؤثر بشكل كبير على أعمال المجلس ومنجزاته حيث أن المجلس يعتمد بشكل خاص على توفر المعلومات في عملية اتخاذه للقرارات المطروحة على جدول أعماله، لذلك فإنه لا بد من حل تلك المشكلات والعناية بضرورة استخدام التقنية الحديثة وتوظيفها بالشكل الأمثل مما ينعكس بشكل إيجابي على دور المجلس ومنجزاته وطريقة تناوله للشؤون العامة.

ثانياً- تحديد اختصاصات المجلس وصلاحياته:

تشير نتائج الدراسة إلى أن تحديد الاختصاصات والصلاحيات يعد ثاني أبرز المعوقات ونقاط الضعف التي يعاني منها المجلس. ومن أهم المؤشرات على ذلك ما يلي:

١- تحديد إطار عمل المجلس العام وصلاحياته.

٢- حصر أعمال المجلس ومناقشاته فيما يحال إليه من مجلس الوزراء.

٣- عدم دراسة المجلس لقضايا مهمة مثل الأمن الوطني من عدة اتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية وغير ذلك.

٤- عدم تنفيذ المقترحات التي يقدمها المجلس للأجهزة الحكومية.

وقد أشار أحد الأعضاء إلى تحديد اختصاصات المجلس وصلاحياته وخاصة في مجال السياسة العامة للدولة بقوله: "يعتبر المجلس مؤسسة فاعلة في عملية وضع الأنظمة وتعديلها ولكن دوره في مجال السياسة

العامة لا يزال محدوداً وغير فعال". وربما كان هذا هو الدافع لكثير من الأعضاء إلى المطالبة بتعديل نظام المجلس، بحيث يعطى اختصاصات وصلاحيات أوسع وأقوى ليؤدي دوره المنشود على أكمل وجه وحتى لا يتحول المجلس من مؤسسة سياسية إلى هيئه للخبراء ينحصر دورها في مراجعة الأنظمة وتعديلها. وقد صرح بذلك أحد الأعضاء الذين قابلهم الباحث، فأشار إلى أنه إذا كان مقبولا أن تكون بداية المجلس محدودة بعض الشيء باعتبارها بداية جديدة لممارسة الشورى المؤسسية فإن الوقت قد حان لإعطاء صلاحيات أكثر للمجلس، وقوة أكبر لقراراته وأنه من الضروري تحسين وضع المجلس ومنحه ثقة أكبر ليصبح مؤسسة تنظيمية قوية تدعم ولي الأمر وتساعده في الموضوعات التي يحتاجها.

فمحدودية صلاحيات المجلس وصعوبة توفير الموافقة على مبادرته لمشروعات قوانين، بلا شك تحد من صلاحيات المجلس. لذلك فقد طالب أعضاء المجلس بتفعيل أو بتعديل المادة ٢٣ من نظام المجلس وذلك لتفعيل روح المبادرة وفق إجراءات إدارية منظمة.

من ناحية أخرى فإن قرارات المجلس يجب أن تأخذ صفتها الفعلية حال المصادقة عليها من قبل الملك دون الحاجة للرجوع إلى مجلس الوزراء، حيث إن نظام المجلس ينص على أن قرارات المجلس نهائية بعد موافقة الملك عليها. وإحالتها إلى مجلس الوزراء يضعف من مكانتها ودورها.

على أنه لوحظ وجود اتجاه في المجلس يرى أن الوقت لم يحن بعد لتوسيع إطار عمل المجلس وإعادة النظر في نظامه، ولا بد للمجلس من الاضطلاع بمسؤولياته وتعزيز دوره ومكانته وإنضاج تجربته قبل توسيع إطار صلاحياته واختصاصاته.

ثالثاً- ضعف الإمكانات الإدارية والمالية:

تبين أن ثمة معوقات وصعوبات إدارية ومالية تواجه أعضاء المجلس وتحول دون تطوير العمل، وتحرم المجلس من الاستفادة من الخبرات والقدرات والإمكانات المتاحة فيه بالشكل الأمثل. ولقد أشار الأعضاء إلى أن المعوقات التالية هي أهم ما يواجهونه في هذا السياق:

١- مركزية الإدارة.

٢- النزوع إلى الترشيد على حساب توفير الإمكانات المادية.

٣- انخفاض ميزانية المجلس ما يؤثر على تسهيل الخدمات للأعضاء والمعلومات المساندة.

٤- ضعف الجهاز الإداري للمجلس وعدم اكتماله.

٥- البيروقراطية الطويلة عند طلب تأمين أيسر الأشياء.

٦- عدم وجود خبراء ومستشارين لدعم الجهاز الاداري والتنفيذي للمجلس.

٧- عدم المرونة في الساعات التي يمكن حضور العضو فيها للمجلس للقيام ببعض الأعمال.

٨- عدم استغلال جميع إمكانات الأعضاء وآرائهم.

إن مثل هذه المشكلات بلا شك تشكل حجر عثرة وتعيق عمل المجلس ولا بد من حلها حلا جذريا. فلا بد من تزويد المجلس بالمصادر المالية اللازمة للقيام بعمله. كما أنه لابد من تطوير الجهاز الإداري للمجلس، كما أنه لا بد من التخفيف من قيود مركزية الإدارة بتفويض رؤساء اللجان المختلفة صلاحيات تمكنهم من أداء أعمالهم بالسرعة الممكنة. كما أنه لا بد من التخفيف قدر الإمكان من الإجراءات الإدارية والقضاء على تلك المعوقات لضمان كفاءة عالية في إدارة أعمال المجلس. وإن الإدارة تشكل العمود الفقري لأي مؤسسة كانت، لذلك فإنه لابد من تطوير أجهزة المجلس الإدارية والفنية وإمدادها بالخبراء والمختصين ليتمكن المجلس من أداء عمله ودوره مؤسسة سياسية فاعلة في حياة المجتمع السعودي العامة.

رابعاً- ضعف التفاعل مع المجتمع ورغباته:

تبين أن هناك ضعفاً في تفاعل المجلس وتجابه مع المجتمع ورغباته، كما تبين عدم إدراك كثير من الناس لدور المجلس وصلاحياته وما يقوم به من أعمال ونشاطات. ومما أشار إليه أعضاء المجلس في هذا الجانب ما يلي:

١- عدم انفتاح المجلس إعلاميا على المجتمع.

٢- عدم وعي كثير من الناس بدور المجلس ونشاطاته.

٣- عدم فهم أبناء المجتمع لطبيعة عمل المجلس وصلاحياته.

٤- خلط بعض الناس بين دور المجلس التنظيمي ومهام الجهات التنفيذية في أجهزة الدولة.

٥- انقطاع الصلة بين المجلس ورغبات المواطنين ومقترحاتهم التي تبعث إلية بكثرة ما يؤدي إلى عدم التفاعل بين المجلس والمواطنين.

وتشير إحدى الصحف المحلية إلى أن الرأي العام في المجتمع السعودي وبعض المحللين في المنطقة يأخذون على أعضاء مجلس الشورى عدم تفاعلهم مع الهموم والقضايا المصيرية التي يعيشها المجتمع مثل: أزمة السكان، والقبول في الكليات والجامعات، ووجود أنظمة ولوائح قديمة، والذين ينتقدون المجلس يأخذون على أعضائه كذلك عدم المبادرة للاستفادة من مضمون المادة ٢٣ من نظام المجلس التي تعطي الحق لكل ١٠ أعضاء في تقديم اقتراح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام قائم.

خامساً- انخفاض مشاركة بعض الأعضاء في أعمال المجلس:

على الرغم من أن غالبية أعضاء المجلس يشاركون مشاركة حقيقية في أعمال المجلس ونشاطاته، إلا أنه تبين أن مشاركة بعضهم شكلية وكثير منهم غير متفرغين لعضوية المجلس، ما يعيق أداءهم لمهامهم في المجلس، وخاصة رجال الأعمال نظراً لكثرة ارتباطاتهم والتزاماتهم التي قد تتعارض أحياناً مع التزاماتهم في المجلس.

وقد تكررت الإشارة إلى ضعف إسهام بعض الأعضاء وعد تفرغهم لأعمال المجلس في إجابات عدد من الأعضاء وعدوا ذلك من نقاط الضعف التي يعاني منها المجلس.

يقول أحدهم: "العمل في المجلس روتيني ودور الأعضاء غير فعال بالدرجة المطلوبة"". وقد أشار عضو آخر إلى "عدم تفرغ كثير من الأعضاء لعمل المجلس" ويشير عضو آخر إلى "عدم مشاركة بعض الأعضاء في المناقشة" وبعضهم منصرف إلى أعماله الخاصة ولا يهتم بأعمال المجلس، وحضور بعضهم جلسات المجلس حضوراً صورياً لمجرد الحضور دون مشاركة.

وقد أشار بعض الأعضاء غير المتفرغين إلى تعارض الأدوار التي يقومون بها، وكثرة الأعباء والالتزامات الملقاة على عاتقهم، ما يجعل من الصعب عليهم التنسيق والتوفيق بين عملهم في المجلس وأعمالهم الأخرى خارج المجلس، كإدارة أعمالهم التجارية ومتابعتها وغيرها من الارتباطات.

إن تدني مستوى مشاركة بعض أعضاء المجلس في أعماله ربما يعود فضلاً عن تعارض الأدوار وعدم التفرغ لعضوية المجلس إلى عدم اكتمال أجهزة المساندة والمعلومات وخدماتهما بالمجلس.

سادساً- عدم وضوح العلاقة بين المجلس والحكومة:

يبدو أن العلاقة بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء تتسم بشيء من عدم الوضوح وتحتاج إلى تعريف قانوني، ناهيك عن عدم وجود آلية محددة للتنسيق بين المجلسين.

ولذلك يشّير أحد الأعضاء إلى "الحاجة إلى تحديد وتوضيح أكثر لعلاقة المجلس بمجلس الوزراء". ويشير عضو آخر إلى "ضرورة أن تكون آليات العلاقة بين المجلس وولي الأمر متطورة ومتحسنة".

وقد ذكر بعض أعضاء المجلس مشاكل ونقاط ضعف عديدة في المجلس ترتبط بعلاقته بالحكومة ومؤسساتها ومن ذلك ما يلي:

١- الموافقة على مقترحات الحكومة دون مناقشة.

٢- عرض قرارات المجلس على مجلس الوزراء قبل أن تصبح نافذة.

٣- كثرة التقارير الواردة من الحكومة لدراستها على حساب أمور أهم منها.

٤- عدم وضوح العلاقة بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء وغياب آلية التنسيق بين المجلسين.

٥- ضعف علاقة مجلس الشورى مع الوزارات والمؤسسات الحكومية.

٦- حساسية بعض المسؤولين الحكوميين تجاه المجلس.

يتضح مما تقدم أن هناك نوعا من عدم الوضوح في طبيعة العلاقة التي تربط بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء، إضافة إلى طبيعة تصور الحكومة ومؤسساتها للمجلس ولدوره، لذلك فإنه لضمان قيام كل من المجلسين بمهامه وضمانا لديمومة مسيرة التنمية السياسية في البلاد، فلا بد من إيجاد حل عملي لتلك المشكلات. كما أنه لا بد من توضيح طبيعة عمل المجلسين لا سيما مجلس الشورى ودوره في الحياة السياسية للمملكة. ويتوجب على المؤسسات الحكومية التكيف مع وجود هذه المؤسسة الجديدة وتقديم الدعم لها لتقوم بواجباتها خير قيام، كما أنه لابد من إعادة النظر في صلاحيات المجلس مقارنة بمجلس الوزراء. فمجلس الوزراء هو الجهة الرئيسية المخولة بإدارة شؤون الدولة من حيث رسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والدفاعية والتعليمية والاقتصادية وتطويرها وتنفيذها. لقد نص النظام الأساسي للحكم في مادته الرابعة والأربعين على ثلاث سلطات هي السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التنظيمية. ولعل مجلس الوزراء يمثل السلطة التنفيذية في حين يمثل مجلس الشورى السلطة التنظيمية. و الواقع أن هناك تداخل بين السلطتين التنفيذية والتنظيمية. ويرى أعضاء مجلس الشورى أن أول خطوة تتمثل في وضع حد لهذا التداخل وعدم الوضوح

في طبيعة العلاقة التي تربط المجلسين وذلك بتحديد طبيعة عمل كل منهما، لاسيما مجلس الشورى على الصعيد العملي، أما على الصعيد النظري فقد حدد نظام كل من المجلسين نطاق عمله ومسؤولياته. وفي هذا الصدد لا بد من تحديد جوهر عمل مجلس الشورى، وما إذا كان مجلسا تنظيميا يقوم بدراسة الشؤون العامة، ووضع القوانين المنظمة لها؟ أم أنه مؤسسة استشارية مهمتها تقديم الآراء و المقترحات والنصح لولي الأمر كلما دعت الحاجة لذلك. وفيما يتعلق بهذه المسألة فقد وجد الباحث أنه وبالرغم من أن اللائحة التنظيمية لعمل المجلس يوحي بأنه مجلس تنظيمي إلا أن الملاحظ أن المجلس يشكل مؤسسة تنظيمية يتركز دورها في تقديم الرأي والمشورة. وقد أوضحت المادة ١٥ من نظام المجلس أن مجلس الشورى يقدم أراءه حول الأمور المحالة له من قبل رئيس مجلس الوزراء -الملك- وذلك فيما يتعلق بالسياسات العامة للدولة. وعليه فإن دوره ينحصر في النظر في تلك الموضوعات المحالة إليه و إبداء الرأي حيالها.

سابعاً- صعوبات تتعلق بأسلوب النقاش واتخاذ القرار:

على الرغم من إشادة أعضاء المجلس بآلية اتخاذ القرار في المجلس إلا أنهم أشاروا إلى نقاط ضعف يعاني منها المجلس، وصعوبات يواجهونها تعود إلى أسلوب النقاش، وما يدور أثناء جلسات المجلس وطريقة اتخاذ القرارات. ومن أبرز ما أشار أليه الأعضاء في هذا الجانب ما يلي:

١- سيطرة روح العامل المشترك الأدنى، والحرص على الحلول التي ترضي الجميع، مما يحجب وضوح الرؤية ويحول دون بلورة اتجاهات محددة.

٢- عدم الاستفادة من الأفكار الغنية التي تظهر في أثناء النقاش في وضع توصيات محددة.

٣- بطء المجلس في تطوير أسلوب المناقشة واتخاذ القرارات.

٤- لا يوجد فرصة أمام العضو للامتناع عن التصويت عند اتخاذ القرارات.

٥- إضاعة وقت طويل في المناقشات.

٦- طول مداخلات بعض الأعضاء أثناء الاجتماعات.

٧- عدم التمييز بين الأولويات في الموضوعات التي تناقش في المجلس، وفي الوقت المخصص لكل موضوع.

٨- عدم ذكر مسوغات القرارات التي يتخذها المجلس، وتوضيح الخلفيات التي أدت إليها بإيجاز عند نقل وجهة نظر المجلس للجهات المعنية الأخرى.

ومن الملاحظ أن معظم تلك المشكلات لها ما يسوغها من منطلق أن تجربة المجلس لا تزال محدودة، فهو بحاجة إلى الوقت ليطور آليات عمله في مجال النقاش و اتخاذ القرار، على أن أعضاء المجلس أنفسهم قد

قدموا مقترحات بهذا الخصوص لا سيما الاستفادة من تجارب مجالس الشورى العريقة في دول العالم الإسلامي.

ثامناً- عدم توزيع جدول الأعمال قبل الجلسة بوقت كافٍ:

تبين أن التأخر في تزويد أعضاء المجلس بجدول أعمال الجلسات والوثائق والموضوعات المطلوب دراستها بعض من الصعوبات والمعوقات التي تواجههم في عملهم بالمجلس.

وقد أشار إلى ذلك عدد من الأعضاء موضحين أنه يؤدي إلى عدم توفر الوقت الكافي لدى العضو لدراسة الموضوع، وجمع المعلومات حوله والاستعداد لمناقشته وإبداء الرأي حوله، وخاصة حينما يكون من الموضوعات المهمة التي تحتاج وقتاً أطول لدراستها.

تاسعاً- صعوبات تعود إلى أنظمة المجلس:

يواجه أعضاء مجلس الشورى صعوبات تعود إلى بعض مواد نظام المجلس أو لائحته الداخلية، فقد أشار أحدهم إلى "عدم كفاية الوقت لدراسة المداخلة، نظراً لمنع أخذ الأوراق خارج المجلس". وأشار عضو آخر إلى "وجود مادة في نظام المجلس تمنع خروج الأوراق خارج المجلس" وعدَ ذلك من الصعوبات والمعوقات التي يواجهونها في عملهم. وعند الرجوع إلى نظام المجلس ولائحته الداخلية تبين أن المادة المقصودة هنا هي المادة ١٤ من اللائحة الداخلية للمجلس التي تقول "يجب على عضو مجلس

الشورى دراسة جدول الأعمال في مقر المجلس ولا يجوز له في كل الأحوال أن يصطحب معه خارج المجلس أية أوراق، أو أنظمة، أو وثائق تتعلق بعمله". وربما يكون الدافع وراء هذه المادة هو المحافظة على سرية بعض الموضوعات والقضايا والوثائق التي يدرسها المجلس علماً أن العضو قد أدى القسم أمام ولي الأمر بألا يبوح بس من أسرار الدولة.

ومن ناحية أخرى أشار أحد الأعضاء إلى "عدم وضوح الرؤية في شرط التفرغ لعضو المجلس، وعدم السماح له بالجمع بين العمل في المجلس وبعض الأعمال الأكاديمية مثل المحاضرات". وهو يشير هنا إلى المادة ٩ من نظام المجلس التي تنص على أنه "لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى، وأي وظيفة حكومية، أو إدارة أي شركة، إلا إذا رأى الملك أن هناك حاجة إلى ذلك".

ويبدو أن هذه الملاحظة قادمة أساساً من أساتذة الجامعات الذين اختيروا لعضوية مجلس الشورى، ويرغبون في إعطاء بعض المحاضرات في جامعاتهم، ولو على نطاق ضيق نظراً لارتباطهم العميق بتخصصاتهم العلمية، وبالجو العلمي لفترة طويلة. أما غيرهم فهم إما متقاعدون من العمل الحكومي أو رجال أعمال يمارسون عملهم الخاص إلى جانب عضوية مجلس الشورى.

والملاحظة اللافتة للنظر أن أعضاء المجلس اختلفوا في مسألة تفرغ العضو للعمل في المجلس، فبعضهم يرى أن عدم تفرغ كثير من الأعضاء

هو السبب في ضعف مشاركتهم في أعمال المجلس ونشاطاته كما رأينا في الصفحات السابقة. في حين يطالب آخرون بالسماح للعضو بممارسة بعض الأعمال العلمية إلى جانب العمل في المجلس كما رأينا آنفاً.

عاشراً- صعوبات أخرى:

أشار بعض أعضاء المجلس إلى صعوبات أخرى يواجهونها ومن ذلك عدم التأقلم مع ممارسات المجلس ومناقشاته، والملل والإرهاق نتيجة الجلوس لفترات طويلة أثناء جلسات المجلس واجتماعاته المتواصلة. والانتقال أسبوعياً لبعضهم من مقر الإقامة إلى مدينة الرياض حيث يوجد مقر المجلس، وبالعكس، وما يتبع ذلك من حجز وسفر وبعد عن الأسرة.

وبلا شك فإن تلك المشكلات التي تعترض عمل المجلس بحاجة إلى حلول جذرية، وذلك ليتمكن المجلس من أداء دوره على أكمل وجه، وبهذا الخصوص، يرى الباحث أنه لا بد من إيجاد حلول عملية لتلك المشكلات.

ولعل أنجع الحلول هي تلك التي يقترحها المعنيون بالأمر والذين يعانون منه. وقد اقترح أعضاء المجلس الحلول التالية:

١- غالبية أعضاء المجلس يرون أن تلك المشكلات يمكن أن تحل من خلال إيجاد جهاز إداري ومعلوماتي مساند لعمل أعضاء المجلس

٢- توسيع إطار صلاحيات مجلس الشورى.

٣- تطوير جهاز إداري وتنفيذي للمجلس.

٤- توثيق صلة المجلس بالمجتمع السعودي.

٥- تفرغ الأعضاء التام لعملهم في المجلس لزيادة الإنتاجية.

٦- تطوير آليات التعاون بين المجلس وأجهزة الدولة بما فيها مجلس الوزراء.

٧- تطوير آليات العمل اليومي والتنظيم الإداري الفعال.

٨- القيام بدراسات متواصلة لأعمال المجلس ومنجزاته وتقويم تجربته و تقديم النصح والإرشاد للمجلس.

٩- دعم ميزانية المجلس.

ولعل هذه المقترحات هي الوصفة الأكثر نجاحا في التغلب على بعض المعوقات لدعم مسيرة الشورى في المملكة العربية السعودية.